

Distr.: General  
15 October 2021  
Arabic  
Original: English



## الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى

### تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى ويغطي الفترة من تموز/يوليه 2019 إلى حزيران/يونيه 2021.

ويتناول التقرير أثر دورات العنف على الأطفال في البلد، حيث يسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة بحق الأطفال، ويتضمن معلومات عن الجناة، حيثما كانت متاحة. ويعرض أيضاً التقدم الذي أحرزته الأطراف في النزاع فيما يتعلق بالحوار وخطط العمل والالتزامات الأخرى المتصلة بحماية الأطفال. ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة إلى جميع الأطراف في النزاع بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، وتعزيز حماية الطفل في جمهورية أفريقيا الوسطى.



## أولاً - مقدمة

1 - هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الخامس عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى ويغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويبيّن اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ تقديم التقرير السابق (S/2019/852)، ويعرض التقدم المحرز والتحديات المطروحة فيما يتصل بتحسين حالة الأطفال منذ اعتماد استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في حزيران/يونيه 2020 (S/AC.51/2020/3). وحيثما أمكن، حُدثت في هذا التقرير هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. وفي مرفقات أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437)، أُدرجت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، باعتبارها جزءاً من ائتلاف السيليكا السابق، على أساس ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاعتصاب والعنف الجنسي، والاعتداء على المدارس والمستشفيات، من بين الأطراف التي اتخذت تدابير لتحسين حماية الأطفال. وأدرجت ميليشيات الدفاع المحلية المعروفة باسم ميليشيات "أنتي بالاكا" على أساس ارتكابها أعمال التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاعتصاب والعنف الجنسي، من بين الأطراف التي لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال. وأدرج جيش الرب للمقاومة على أساس ارتكاب أعمال التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاعتصاب والعنف الجنسي، والاختطاف، من بين الأطراف التي لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال.

2 - وقد تحققت من الانتهاكات الميمنة في هذا التقرير فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وقد ارتكبت الجماعات المسلحة معظم الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وارتكبت القوات الحكومية وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن انتهاكات أيضاً، لا سيما في النصف الأول من عام 2021. وتعرقل رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها بسبب القيود الأمنية واللوجستية التي حدثت من إمكانية الوصول طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان لتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما اتصل بذلك من قيود، والعنف في فترة الانتخابات وما بعدها في نهاية عام 2020 وفي النصف الأول من عام 2021، وانقطاع خدمات شبكات الاتصالات وما صاحب ذلك من استخدام الذخائر المتفجرة، أثر سلبي أيضاً على قدرة فرقة العمل القطرية على رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها. ولذلك فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعطي صورة شاملة عن مدى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في البلد.

## ثانياً - لمحة عامة عن الحالة السياسية

3 - على الرغم من توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 شباط/فبراير 2019، استمرت الأطراف الموقعة، بما فيها قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة، في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وقدمت آليات رصد الاتفاق السياسي على الصعيد المحلي، التي أُنشئت في النصف الأول من عام 2019، دعماً فعالاً للحوار ومنع نشوب النزاعات على الصعيد المحلي وتسويتها. غير أن الآليات المنشأة على الصعيد الوطني واجهت تحديات حالت دون عقد دورات

منتظمة. وتفاقت هشاشة الحالة الأمنية بسبب ضعف سلطة الدولة في المحافظات، ويعزى ذلك في الغالب إلى الافتقار إلى الموارد المالية والقدرات والبنى التحتية الملائمة، وضعف البنى التحتية للاتصالات، والتهديدات الأمنية. وهيات تلك التحديات ظروفًا ملائمة مكنت الجماعات المسلحة من الحفاظ على سيطرتها وبسطها على مناطق شاسعة من البلد ومواصلة الأنشطة غير القانونية خلال النصف الثاني من عام 2019.

4 - وظل النزاع بين الجماعات المسلحة مصدر تهديد لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وفي النصف الثاني من عام 2019، تضررت محافظتا فاكاغا وبامنغي بانغوران بالنزاع بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، أدت الاشتباكات العرقية المتكررة بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (فصيل رونغا) وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (فصيل كارا) في محافظة فاكاغا إلى وقوع إصابات بين المدنيين، بما في ذلك مقتل عدد كبير من الأطفال وتشريد 24 000 مدني خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2019. واستمرت الاشتباكات العرقية المتكررة بين فصيلي رونغا وسارا وفصيلي غولا وكارا في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في محافظتي فاكاغا وبامنغي بانغوران طوال النصف الأول من عام 2020، وأسفر ذلك عن إصابات بين المدنيين من الأطفال والبالغين وتشريد أكثر من 15 000 شخص وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي أعقاب جهود الحوار، وقّع فصلا غولا ورونغا من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ميثاق عدم اعتداء في آب/أغسطس 2020، وفي وقت لاحق اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ميثاق للمصالحة بهدف إنهاء العنف وأسفر عن تهدئة التوترات. ووقعت أيضا اشتباكات في بانغي. وأدى القتال بين التجار المسلحين وأعضاء فصيل "YOU" من جماعة PK5 في بانغي في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى مقتل وإصابة عدة أشخاص، بمن فيهم أطفال.

5 - وطوال عام 2020، وسّعت الجماعات المسلحة وجودها خارج مناطق سيطرتها المعتادة لأسباب اقتصادية، حيث جمعت من رعاة الماشية إتاوات لا ينص عليها القانون ونشرت أفرادها في مناطق اكتشفت فيها مواقع تعدين جديدة. وبسطت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، نطاق سيطرتها خارج معاقها في الوسط والشرق لتشمل مواقع تعدين جديدة في محافظة أوهام في الشمال الغربي، حيث كان الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قد وسّع بالفعل نطاق وجوده إلى بامبوتي، بمحافظة مبومو العليا، في عام 2019 للاضطلاع بأنشطة اقتصادية أخرى. وفي الوقت نفسه، وسّعت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار نفوذها خارج معقلها في كوي، محافظة أوهام - بندي. ومكنت هذه التحركات الجماعات المسلحة من إرساء مكانتها السياسية من خلال إقامة تحالفات مع جماعات مسلحة أخرى قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

6 - وفي حزيران/يونيه 2020، انسحبت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار من آليات رصد الاتفاق السياسي ومن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث حولت تركيزها إلى تعزيز صفوفها. ونتيجة لذلك، شنت البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، عملية في 15 حزيران/يونيه لاحتواء نفوذ حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في معقلها الأصلي، وأجري حوار سياسي لتمكين الجماعة المسلحة من العودة إلى عملية السلام. وخلال تلك الفترة، واصلت الحركة ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد السكان المدنيين، واشتبه في أنها استخدمت الألغام الأرضية، وهو ما يشكل تهديدا جديدا للسكان، بمن فيهم الأطفال (انظر S/2020/994).

7 - وابتداء من تموز/يوليه 2020، بدأ أطفال اختطفتهم جماعة منشقة عن جيش الرب للمقاومة بقيادة "الدكتور أشاي" (جيش الرب للمقاومة - أشاي) في محافظة مبيومو العليا يفرون من الجماعة، ونتج عن ذلك وضع من انعدام الاستقرار بالنسبة للمجتمعات المحلية المجاورة بالنظر إلى أن قادة جيش الرب للمقاومة - أشاي ما انفكوا يلاحقون الهاربين ويطالبون المجتمعات المحلية بإعادة الأطفال. وشرعت السلطات المحلية واللجان المعنية بالسلام في حوار مع جيش الرب للمقاومة - أشاي بهدف توفير الحماية للمجتمعات المحلية المجاورة لقاعدة الجماعة وبناء الثقة مع الجماعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعة احتجاز الأطفال المختطفين، وإجبار الفتيات المختطفات على الزواج من القادة، وإخضاع الأطفال لعقوبات خطيرة في القاعدة، بما في ذلك القتل.

8 - وفي أواخر عام 2020، هيمنت على السياق السياسي تطورات متصلة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر. فقد تصاعدت حدة التوتر في أعقاب القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية في 3 كانون الأول/ديسمبر والقاضي بإبطال ترشيحات خمسة من أصل 22 مرشحا رئاسيا، من بينهم رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى السابق، فرانسوا بوزيزي. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، وقّع ممثلو ست جماعات مسلحة، وهي فصيل موكوم وفصيل نغايوسونا التابعان لميليشيات "أنتي بالاكا"، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وفصيل من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بيانا مشتركا نددوا فيه بالاتفاق السياسي وانتقدوا أوجه تقصير الحكومة في الدفع قدماً بعملية السلام. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أعلنوا عن تشكيل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وشنت جماعات مسلحة مؤيدة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير هجمات متزامنة ومنسقة من ثلاثة محاور رئيسية في اتجاه بانغي وفي جميع أنحاء البلد، في الفترة من 18 إلى 23 كانون الأول/ديسمبر. وعمل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير أيضاً على تعطيل التنقلات على طريق الإمداد الرئيسية التي تربط بانغي بحدود الكاميرون، وقطع التيار الكهربائي عن بانغي بصفة مؤقتة. وارتكب هذا الائتلاف انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك استهداف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية للسطو على أصولهم. وبدأت قوات الدفاع والأمن الوطنية في التخلي عن مواقعها في العديد من المناطق عندما اعترضها العدوان المتزايد للائتلاف. وفي هذا السياق، تم تعزيز البعثة المتكاملة في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات بوحدة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونشرت عناصر إضافية لتقديم الدعم الأمني لقوات الدفاع والأمن الوطنية في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020، بطلب من الحكومة، بموجب اتفاقات ثنائية مع دول أعضاء أخرى.

9 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، نُظمت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في سياق تصاعد العنف. وارتكبت انتهاكات جسيمة، بما في ذلك هجمات شنتها عناصر من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير على 14 مدرسة تُستخدم كمراكز اقتراع. وأعلن عن إعادة انتخاب الرئيس تواديرا. وفي 18 كانون الثاني/يناير 2021، خاطب الرئيس الأمة وأعرّب عن استعداده للدخول في حوار والتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في عملية السلام، وإن كان قد أقصى من ذلك الجماعات المسلحة المرتبطة بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي 30 آذار/مارس، أدى الرئيس تواديرا اليمين الدستورية وأكد مجددا التزامه بالاتفاق السياسي. وفي الفترة من 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى نهاية حزيران/يونيه 2021، تأكد

مقتل 144 مدنيا على أيدي الأطراف في النزاع<sup>(1)</sup> وشُردَ 213 000 مدني بنهاية أيار/مايو 2021 نتيجة للأزمة في فترة الانتخابات وما بعدها<sup>(2)</sup>.

10 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وعقب إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وقّع الرئيس تواديرا مراسيم تقضي بإلغاء تعيينات مكسيم موكوم عن ميليشيات "أنتي بالاكا"، وبي سيدي سليمان (المعروف باسم صديقي) عن حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، ومحمد حمد الحسين (المعروف باسم الخاتم) عن الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وعلي داراسا عن الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكلها جماعات مشاركة في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وكان موكوم وزيراً لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، في حين كان الآخرون مستشارين لرئيس الوزراء في شؤون الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة. وفي 19 شباط/فبراير 2021، ألغى الرئيس تعيين 12 ممثلاً إضافياً للجماعات المسلحة لدى الحكومة، وجميعهم من جماعات مسلحة انضمت إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

11 - واستمر انعدام الأمن والتوترات السياسية في عام 2021. ففي 13 كانون الثاني/يناير، شن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير هجمات منسقة على بانغي أسفرت عن عدد كبير من القتلى في صفوف الائتلاف، بمن فيهم عدد غير محدد من الأطفال الملحقين بالائتلاف. ونجحت البعثة المتكاملة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، في صد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وبعد ذلك شنت القوات المسلحة، بدعم من أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، سلسلة من العمليات العسكرية المضادة بهدف طرد الائتلاف من المحليات التي احتلها مؤخراً واستعادة السيطرة على المواقع الاستراتيجية.

12 - وفي أعقاب حظر التجول الوطني الذي فرض في 7 كانون الثاني/يناير، فرضت الحكومة حالة الطوارئ لمدة 15 يوماً في 21 كانون الثاني/يناير، وجددتها لمدة ستة أشهر في 5 شباط/فبراير. وتم التحقق من تقييد الحريات المدنية وأفادت تقارير أن الحالة أفسحت المجال للاستخدام المفرط للقوة، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة، بما في ذلك إعدام الأطفال، على أيدي القوات الحكومية وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وتمخض عن ذلك مناخ من الخوف بين السكان، حيث تقاوم انعدام الثقة القائم من قبل تجاه قوات الدفاع الوطنية والسلطات. وأعلنت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار عن مقتل "الجنرال" عباس الصديقي في 2 نيسان/أبريل. وعلى الرغم من أن حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، قد أنهى كل منها ارتباطه بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في 4 و 5 نيسان/أبريل و 21 حزيران/يونيه على التوالي، فقد ظلت هذه الجماعات نشطة واستمرت في ارتكاب الانتهاكات. وشنت عناصر الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار هجمات على القوات المسلحة خلال النصف الأول من عام 2021، وأسفرت هذه الهجمات بدورها عن هجمات مضادة شنتها القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. ورداً على الهجمات التي شنها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، نفذت

(1) تقرير عام صادر عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، آب/أغسطس 2021.

(2) انظر: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/87596>.

القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن عمليات استهدفت بشكل خاص المدنيين من المسلمين والفولانيين، بمن فيهم الأطفال، للاشتباه في دعمهم للائتلاف على أساس الدين والعرق، وأدى ذلك إلى اتجاه تلك المجتمعات المحلية إلى الاحتماء بالأدغال. وتستخدم المدارس بصورة منهجية لأغراض عسكرية ويصاحب ذلك انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

13 - ومنذ نيسان/أبريل 2021، تُسجّل زيادة كبيرة عدداً وحدة في انتهاكات اتفاق مركز القوات التي ترتكبها القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وأثرت تلك الانتهاكات سلباً في قدرة البعثة على الوفاء بولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، تكبدت المنظمات الإنسانية ضرراً شديداً طوال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب انعدام الأمن والاشتباكات والأنشطة العنيفة التي تقوم بها جميع الأطراف في النزاع وتستهدف مباشرة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصولهم، وتقوض إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. ونُهبَت المكاتب، مما دفع بعض المنظمات إلى تعليق أنشطتها مؤقتاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام الأطراف في النزاع للذخائر المتفجرة، ولا سيما في القطاع الغربي، بما في ذلك من جانب حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في تموز/يوليه 2020 في محافظة نانا مامبيري، حال دون تقديم دوائر العمل الإنساني المساعدة الحيوية للمجتمعات المحلية المحتاجة. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية 2,8 مليون شخص في 30 حزيران/يونيه 2021 وتجاوز عدد المشردين داخليا في البلد 717 000 شخص<sup>(3)</sup>.

14 - وأدى ظهور جائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020 إلى تفاقم بيئة حماية الأطفال غير المستقرة أصلاً. فقد أُغْلِقَت المدارس سعياً إلى احتواء انتشار الفيروس، وأثار ذلك قلقاً بشأن احتمال زيادة تعرض الأطفال للانتهاكات، ولا سيما التجنيد والاستخدام، والعنف الجنسي. وبثت فرقة العمل القطرية والحكومة رسائل عن طريق القنوات الإذاعية لتوعية السكان بشواغل حماية الطفل ووقاية الأطفال من الإصابة بكوفيد-19. وفي أعقاب النداء الذي وجهه الأمين العام في 23 آذار/مارس 2020 من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، أصدر الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بياناً دعا فيه إلى توحيد الجهود في التصدي للجائحة، لكن الجماعات المسلحة لم تلتزم بالنداء عموماً. وقد تضررت أنشطة حماية الطفل بشدة منذ بداية الجائحة. وعُلِّقَت مؤقتاً العديد من الأنشطة المتصلة بحملة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة"، بما في ذلك المناسبات التدريبية وإنهاء الوعي، وكذلك السفر بين بانغي والمناطق.

### ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

15 - في الفترة بين تموز/يوليه 2019 وحزيران/يونيه 2021، تحققت فرقة العمل القطرية من 1 663 انتهاكاً جسيماً ضد 1 280 طفلاً (727 فتى و 553 فتاة)، وهي التجنيد والاستخدام (845)، والقتل والتشويه (155)، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (249)، والاختطاف (116)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (72)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (226). ووقع 64 طفلاً ضحايا لأكثر من انتهاك واحد. وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من 261 انتهاكاً جسيماً وقع في

(3) انظر: <https://reports.unocha.org/en/country/car/>

فترات سابقة: التجنيد والاستخدام (253)، والقتل (4)، والعنف الجنسي (4) ضد 261 طفلاً (187 فتى و 74 فتاة).

16 - ومقارنة بالتقرير السابق (S/2019/852)، الذي غطى فترة ثلاث سنوات ونصف من كانون الثاني/يناير 2016 إلى حزيران/يونيه 2019، كانت هناك زيادة عامة في عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها. وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم أبرز أشكال الانتهاكات وقد شهد أعلى نسبة زيادة حيث بلغ ذروته في عام 2020. وزاد العنف الجنسي ومنع وصول المساعدات الإنسانية زيادة طفيفة، في حين انخفضت أعمال الاختطاف والقتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات بشكل عام. ومنذ نهاية عام 2020، ما فتئت الهجمات على المدارس والمستشفيات تتزايد مجدداً. وقد ارتكبت الجماعات المسلحة الغالبية العظمى (82 في المائة) من الانتهاكات الجسيمة في حين ارتكبت القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن 5 في المائة منها. وقد تعرّض عزو الـ 13 في المائة المتبقية إلى طرف محدد من أطراف النزاع.

## ألف - التجنيد والاستخدام

17 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 845 طفلاً (598 فتى و 247 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و 17 سنة، ومنهم 292 طفلاً تقل أعمارهم عن 15 سنة. وقد تم تجنيد الأطفال الـ 845 في الفترة بين عامي 2012 و 2020 واستُخدموا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال النصف الثاني من عام 2019، بلغ إجمالي الحالات التي تم التحقق منها 183 حالة، مقابل 584 حالة في عام 2020 و 78 حالة في النصف الأول من عام 2021. وكان الجناة الرئيسيون هم فصائل ائتلاف سيليكيا السابق (451)، وهي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (408)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (20)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (19)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل التجنيد في جمهورية أفريقيا الوسطى (2 لكل منهما). وكان الجناة الآخرون هم ميليشيات "أنتي بالাকা" (132)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (92)، وجيش الرب للمقاومة - أشاي (53)، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (46)، وائتلاف الوطنيين من أجل التغيير: حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار/ميليشيات "أنتي بالাকা" (33)، وفصيل "YOU" من جماعة (11) PK5، وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (10)، وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (4)، وأفراد مسلحون مجهولو الهوية (2)، والقوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (1). واستُخدم عشرة أطفال إضافيين في نقاط تفتيش تحرسها قوات الأمن الداخلي (4) والقوات المسلحة/قوات الأمن الداخلي (3) والقوات المسلحة (3). ووقعت انتهاكات في محافظات فاكاغا (391)، وكوتو العليا (154)، وأوهام - بندي (93)، ومبومو العليا (58)، ونانا مامبيري (46)، ونانا غريبيزي (36)، وأواكا (23)، وأوهام (18)، وبانغي (11)، وأومبولا مبيكو (8)، ومبومو (4) وكوتو السفلى (3). وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من تجنيد واستخدام 253 طفلاً (185 فتى و 68 فتاة) في السنوات السابقة على أيدي ميليشيات "أنتي بالাকা" (247)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (5)، والتجمع الوطني من أجل التجنيد في جمهورية أفريقيا الوسطى (1).

18 - ومن مجموع هؤلاء الأطفال، استُخدمت 35 فتاة لأغراض جنسية، واستُخدم 232 طفلاً كمقاتلين، واستُخدم الأطفال الـ 578 الباقون في أدوار الدعم مثل الحراس الشخصيين، وحراس نقاط التفتيش، والجواسيس، والرسول، والحمالين، والمكلفين بالمهام المنزلية. وتلقى بعض الأطفال تدريباً عسكرياً. وقد أُطلق سراح معظم الأطفال (653) من صفوف الجماعات المسلحة عقب حوار أجرته فرقة العمل القطرية. وأطلقت جماعتان مسلحتان وقعتا خطط العمل سراح أكبر عدد من الأطفال، وهما الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (394) والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (19). وأطلق سراح أطفال آخرين من صفوف ميليشيات "أنتي بالاك" (111)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (83)، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (46). أما الأطفال الـ 192 الباقون فقد فروا أو استمر استخدامهم لأداء مهام مثل حراسة نقاط التفتيش وجلب المياه وقضاء الأغراض أثناء عيشهم في مجتمعاتهم المحلية.

19 - وسُجلت زيادة كبيرة في عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم التي تم التحقق منها بين النصف الثاني من عام 2019 (183) و عام 2020 (584). وتُعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة نتيجة جهود الدعوة التي بذلتها فرقة العمل القطرية مع أطراف النزاع. وجُند هؤلاء الأطفال بين عامي 2012 و 2020، ولكن لم يتم التحقق من الحالات إلا بعد انفصالهم عن الجماعات في عام 2020. وظل التجنيد والاستخدام أبرز أشكال الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في عام 2020، حيث مثل 65 في المائة من مجموع عدد الانتهاكات. وخلال النصف الأول من عام 2021، بلغ عدد الحالات 78 حالة. فعلى سبيل المثال، تحققت فرقة العمل القطرية في 16 شباط/فبراير من تجنيد 30 فتى من الفولانيين تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 سنة على يد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار/ميليشيات "أنتي بالاك"). وتُدرّب هؤلاء الفتيان على استخدام الأسلحة في قاعدة تدريب تابعة لحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في محافظة نانا مامبيري.

20 - وأفاد معظم الأطفال بأنهم انضموا إلى الجماعات المسلحة لحماية مجتمعاتهم المحلية من هجمات الجماعات المسلحة المتناحرة أو للانتقام. وكان الفقر أيضاً سبباً دافعاً. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2020، وخلال التحقق من حالة 126 طفلاً ملحقين بالجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في محافظة فاكاغا، أبلغ 10 أطفال فقط بأنهم جُندوا بالقوة عن طريق الاختطاف. وبالإضافة إلى ذلك، حاول سبعة أطفال الالتحاق بجيش الرب للمقاومة - أشاي في نيسان/أبريل 2021 بدافع الفقر، لكن زعيم الجماعة المسلحة رفضهم. وجندت الجماعات المسلحة الأطفال أيضاً لتعزيز صفوفها أثناء دخولها في مواجهات مسلحة وبسطها سيطرتها على الأراضي.

### احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

21 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقت قوات الدرك القبض على 10 فتيان واحتجزتهم بزعم ارتباطهم بجماعات مسلحة. وأطلق سراح خمسة من هؤلاء الفتيان، وكذلك ستة أطفال آخرين كانوا محتجزين قبل الفترة المشمولة بالتقرير، واستفادوا من الدعم لإعادة الإدماج. وأطلق سراح هؤلاء الأطفال في أعقاب جهود الدعوة المشتركة التي بذلتها فرقة العمل القطرية، والوزيرة المستشارة لدى الرئيس لشؤون حماية الطفل، ووزارة النهوض بالمرأة والأسرة وحماية الطفل مع السلطات القضائية. واستمر بذل جهود الدعوة لإطلاق سراح 12 طفلاً محتجزين متهمين بالالتحاق بجماعات مسلحة، من بينهم سبعة كانوا قد اعتقلوا واحتجزوا قبل الفترة المشمولة بالتقرير.

## باء - القتل والتشويه

22 - تحققت فرقة العمل القطرية من مقتل (83) وتشويه (72) ما مجموعه 155 طفلاً (96) فتى و 59 فتاة)، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم ثلاثة أشهر، في النصف الثاني من عام 2019 (59)، وفي عام 2020 (49)، وفي النصف الأول من عام 2021 (47). وتراجع عدد الإصابات في صفوف الأطفال مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (324)، ولو أنه ظل مرتفعاً. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من مقتل أربعة أطفال (فتيان وفتاتان) في فترات مشمولة بتقارير سابقة.

23 - ونُسبت معظم الإصابات بين الأطفال (74) إلى جناة مجهولي الهوية، حيث وقعت أثناء تبادل لإطلاق النار (63) وفي حوادث تتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب (11). ووقع تبادل إطلاق النار بين عناصر مسلحة مجهولة الهوية (21)، وميليشيات "أنتي بالাকা" والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (9)، وعناصر مشتركة من القوات المسلحة/قوات الأمن الداخلي وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن ضد الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (9)، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (8)، والقوات المسلحة وأفراد مجهولي الهوية من جماعة الدفاع عن النفس في بانغي (3)، وتجار مسلحين وفصيل "YOU" من جماعة (3) PK5، والقوات المسلحة والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (2)، وميليشيات "أنتي بالাকা" والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (2)، وعناصر مشتركة من القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن والبعثة المتكاملة ضد عناصر مجهولة الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (2)، والقوات المسلحة وعناصر مجهولة الهوية من الائتلاف (1)، والبعثة المتكاملة وعناصر مجهولة الهوية من الائتلاف (1)، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى ورعاية من الفولانيين (1)، وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (1). وكان الجناة الآخرون من فصائل ائتلاف سيليكسا السابق (22) (الجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (11 لكل منهما))، يليها أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (14)، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (10)، وميليشيات "أنتي بالাকা" (10)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (7)، وفصائل تابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (7) (حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (4)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار/ميليشيات "أنتي بالাকা" (2)، وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (1))، والقوات المسلحة (5)، وفصيل "YOU" من جماعة (4) PK5، والقوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (1)، والجهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى (1). وكانت أوكا أكثر المحافظات تضرراً (35)، تليها فاكاغا (19)، ونانا مامبيري (18)، وبانغي (15)، وأومببلا موبكو (14)، ولوباي (11)، وكوتو العليا (10)، ونانا غريبيزي (8)، وبامنغي بانغوران (7)، ومبومو (4)، وكوتو السفلى، وأوهام - بندي وكيمو (3 في كل منها)، وأوهام (2)، ولين - بندي، ومامبيري - كادي، وأوهام - فاكا (1 في كل منها). وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من مقتل أربعة أطفال (فتيان وفتاتان) على يد الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في قرية ندجوليندا، محافظة أوكا، في 13 آذار/مارس 2017.

24 - وفي النصف الثاني من عام 2019، كان عدد انتهاكات القتل والتشويه التي تم التحقق منها (59) يفوق ما سُجل في عام 2020 بأكمله (49)، وهو ما يمكن تفسيره بالاشتباكات المسلحة بين الجهة الشعبية

لنهضة أفريقيا الوسطى وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في بيراو (محافظة فاكاغا)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومليشيات "أنتي بالاكا" في بانغاو وليهوتو ونغويالي (محافظة أواكا)، والتجار وأعضاء فصيل "YOU" من جماعة PK5 في بانغي. وخلال النصف الأول من عام 2021، قُتل أو سُوه 47 طفلاً، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم ثلاثة أشهر، بسبب أعمال العنف التي وقعت في أعقاب الانتخابات والهجمات المضادة ضد الجماعات المسلحة بقيادة القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن.

25 - وقُتل معظم الأطفال أو شوهوا بسبب إطلاق النار والرصاص الطائش أثناء تبادل إطلاق النار (137)، والمتفجرات من مخلفات الحرب (11)، والحرق العمد (7). فعلى سبيل المثال، قُتل سبعة أطفال (4 فتيان و 3 فتيات) خلال اشتباكات بين مليشيات "أنتي بالاكا" والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغاو، بمحافظة أواكا، بين 27 و 30 أيلول/سبتمبر 2019. وفي 5 آب/أغسطس 2019، أصيب أربعة أطفال (3 فتيان وفتاة واحدة) بمتفجرات من مخلفات الحرب في حي بوسانغوا في بوار، بمحافظة نانا مامبيري. وأصيب أحد هؤلاء الضحايا بجروح خطيرة. وأدى استخدام طائرة غير مأهولة في كانون الثاني/يناير 2021 من قبل أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن إلى مقتل ستة أطفال (4 فتيان وفتاتان) وتشويه خمسة أطفال آخرين (4 فتيان وفتاة واحدة) بشظايا بعد انفجار الطائرة غير المأهولة في سوق في محافظة لوباوي. وقُتل أطفال عمداً أيضاً. فقد أحرقت عناصر من مليشيات "أنتي بالاكا" ثلاث فتيات وهنّ على قيد الحياة في قرية بمحافظة كيمو، في 8 شباط/فبراير 2020، بعد أن اتُهمن بممارسة السحر. وفي نيسان/أبريل 2021، في محافظة أواكا، اتهمت القوات المسلحة فتى يبلغ من العمر 12 عاماً بالارتباط بالاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى واقتادته إلى منزله، حيث قُتت المنزل وأضرمت فيه النار والفتى داخله. وهناك لقي حتفه.

26 - وأسفرت الهجمات الانتقامية أيضاً عن وقوع عدد كبير من الضحايا من الأطفال. فعلى سبيل المثال، في ليلة 29 إلى 30 آب/أغسطس 2019، وفي أعقاب مقتل ابن سلطان - عمدة بيراو على يد عنصر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في بيراو، بمحافظة فاكاغا، قُتل 12 طفلاً، من بينهم أربعة فتيان مرتبطون بالجبهة، في اشتباكات بين حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة وفصيل رونغا التابع للجبهة. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، أسفرت الاشتباكات الانتقامية بين مليشيات "أنتي بالاكا" والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عن مقتل 16 طفلاً في محافظة أواكا. وفي يومي 15 و 16 شباط/فبراير 2021، أصيب تسعة أطفال (5 فتيان و 4 فتيات) بجروح في اشتباكات بين القوات المسلحة/قوات الأمن الداخلي وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن ضد الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في محافظة أواكا.

## جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

27 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد 249 طفلة، جميعهن فتيات تتراوح أعمارهن بين 4 سنوات و 17 سنة. وشهدت حالات العنف الجنسي زيادة مطردة طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من 41 انتهاكا خلال النصف الثاني من عام 2019، و 114 انتهاكا في عام 2020، و 94 انتهاكا خلال النصف الأول من عام 2021. واستمر نقص الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي بسبب الخوف من الانتقام من أطراف النزاع التي تعيش داخل المجتمعات

المحلية، وانعدام الأمن السائد في معظم أنحاء البلد، وعدم الحصول على المساعدة الطبية، والوصم، وبداية تشي جائحة كوفيد-19 وما فرض على أساسها من قيود على الحركة، وتسبب ذلك في إعاقة أعمال التحقق. وارتكبت الجماعات المسلحة 79 في المائة من الانتهاكات.

28 - وكانت فصائل انتلاف سيليكسا السابق مسؤولة عن 59 انتهاكا، وهي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (24)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (13)، وعناصر مجهولة الهوية من انتلاف سيليكسا السابق (11)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (7)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (4). ومن بين الجناة الآخرين فصائل من انتلاف الوطنيين من أجل التغيير (49) (عناصر مجهولة الهوية من انتلاف الوطنيين من أجل التغيير (28)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (10)، وميليشيات "أنتي بالاك" (5)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (3)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (2)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (1))؛ وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (38)؛ وميليشيات "أنتي بالاك" (28)؛ وأفراد مسلحون مجهولو الهوية (31)؛ وجيش الرب للمقاومة - أشاي (19)؛ والقوات المسلحة (13)؛ وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (4)؛ وفصيل التجديد في انتلاف سيليكسا من أجل السلام والعدالة، وقوات الأمن الداخلي، وعناصر الجيش الوطني التشادي (2 لكل منهم)؛ وجماعة الثورة والعدالة - فصيل سايبو وفصيل "YOU" من جماعة PK5 (1 لكل منهما). ووقعت انتهاكات في محافظات أوهايم - بندي (39)، ونانا غريبيري (36)، وأواكا ومبومو العليا (26 في كل منهما)، ونانا مامبيري (25)، ومبومو (24)، وكوتو العليا (21)، وكيمو (16)، وأوهام وأومبولا مبوكو (9 في كل منهما)، وبامنغي بانغوران (6)، وفاكاغا وليم - بندي (4 في كل منهما)، وبانغي (2)، وكوتو السفلى ولوبايا (1 في كل منهما). وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من حالات اغتصاب أربع فتيات حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق ونُسبت على التوالي إلى كل من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وميليشيات "أنتي بالاك" في محافظات أواكا وأوهام وكوتو العليا ومبومو.

29 - وعلى الرغم من أن معظم حالات الاغتصاب تُرتكب في المجتمعات المحلية التي يتزايد فيها وجود الجماعات المسلحة في المدن والقرى، فقد تعرضت 24 فتاة للاغتصاب في سياق الاختطاف والتجنيد والاستخدام. فعلى سبيل المثال، تعرضت 13 فتاة للاغتصاب في فترة ارتباطهن بجيش الرب للمقاومة - أشاي. وبالإضافة إلى ذلك، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اختطفت عناصر من الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى فتاة تبلغ من العمر 16 عاما في قرية في محافظة مبومو العليا واقتادتها إلى قاعدة الاتحاد حيث اغتُصبت.

30 - وتعرضت 20 في المائة من الضحايا (51) للاغتصاب الجماعي من جانب حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (19)، وعناصر مجهولة الهوية من انتلاف الوطنيين من أجل التغيير (12)، وأفراد مسلحين مجهولي الهوية (7)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (5)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وميليشيات "أنتي بالاك" (3 لكل منهما)، وعناصر مجهولة الهوية من انتلاف سيليكسا السابق وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (1 لكل منهما). ووقعت 39 من حالات الاغتصاب الجماعي بين الربع الأخير من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021 عندما تدهورت الحالة الأمنية بسبب أعمال العنف في فترة الانتخابات وما بعدها وبسبب

العمليات العسكرية التي نفذتها القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن ضد ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. فعلى سبيل المثال، تعرضت فتاة تبلغ من العمر 17 عاما للاغتصاب الجماعي في شباط/فبراير 2021 من جانب أربعة عناصر من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار في قرية في محافظة أوهايم - بندي.

31 - ولا تزال أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين بحق الأطفال التي يرتكبها حفظة السلام مبعث قلق في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتوجد معلومات عن الادعاءات الواردة، وكذلك عن التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء على الشبكة الإلكترونية<sup>(4)</sup>.

#### دال - الاعتداءات على المدارس والمستشفيات

32 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 72 حادث اعتداء على المدارس (41) والمستشفيات (31) خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (138). بيد أن الاعتداءات زادت من إضعاف نظم الرعاية الصحية والتعليم الهشة أصلاً.

#### الاعتداءات على المدارس بمن في ذلك الأشخاص المشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس

33 - جرى التحقق من واحد وأربعين اعتداء على المدارس، بمن في ذلك الأشخاص المشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس، في عام 2020 (23) وفي النصف الأول من عام 2021 (18)، في حين لم يتم التحقق من أي منها في النصف الثاني من عام 2019. ونسبت الانتهاكات إلى أفراد مجهولي الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (18) وأفراد مسلحين مجهولي الهوية (4)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وميليشيات "أنتي بالাকা"، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (3 لكل منهم) وعناصر مشتركة من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير/الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (2 لكل منهما)، وعناصر مشتركة من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير/الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والقوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (1 لكل منهم). وكانت نانا مامبيري هي المحافظة الأكثر تضرراً (9)، تليها أوكا (7)، وأوهام ومامبيري - كاديي (6 لكل منهما)، وكوتو السفلى (4)، ومبومو (3)، وكوتو العليا (2)، وأوهام - فافا، وبامنغي بانغوران، وأوهام - بندي، وأومبيل موبكو (1 لكل منها).

34 - ووقعت معظم الحوادث في كانون الأول/ديسمبر 2020 (17) والنصف الأول من عام 2021 (18). وفي الفترة بين تموز/يوليه 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، جرى التحقق من ستة حوادث اعتداء على المدارس، وهو ما يمكن تفسيره بالوضع الأمني الهادئ نسبياً السائد خلال تلك الفترة. ويعزى الارتفاع الحاد في الانتهاكات قرب نهاية عام 2020 والربع الأول من عام 2021 إلى الاعتداءات المحددة الأهداف ضد المدارس المستخدمة كمراكز تصويت، وهي اعتداءات ارتكبتها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير لعرقلة انتخابات 27 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأسفرت الاعتداءات عن تدمير مواد مدرسية في 18 مدرسة، فضلاً عن أعمال نهب (14)، وتهديدات ضد موظفي المدارس والطلاب (8) وحرق مبنى مدرسي (1). ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2020، حرمت هذه الاعتداءات ما لا يقل عن 15 300 طفل من

(4) <https://conduct.unmissions.org>

حقهم الأساسي في التعليم. فعلى سبيل المثال، في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، نهب ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير 14 مدرسة استخدمت كمراكز اقتراع في كوتو السفلى ونانا مامبيري ومامبيري - كاديي (4 في كل منها) وكوتو العليا وبامغوي - بانغوران (1 في كل منها) سعياً منه إلى منع إجراء الانتخابات.

### استخدام المدارس لأغراض عسكرية

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من 51 حالة استخدام عسكري للمدارس نُسبت إلى القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (19) والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (12) وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (11) والقوات المسلحة (3) وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وأفراد مسلحين مجهولي الهوية (2 لكل منهما) وعناصر مشتركة من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وعنصر مجهول الهوية من عناصر ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (1 لكل منها). ونتيجة لذلك، حرم ما لا يقل عن 16 200 طفل من حقهم في التعليم. واستخدمت القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن المدارس في معظم الأحيان أثناء العمليات العسكرية كقواعد لهم، مما حرم الأطفال المسجلين في تلك المدارس من حضور الفصول الدراسية أو أجبر الأطفال على الالتحاق بمدارس أخرى. فعلى سبيل المثال، بعد أن استخدمت القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن مدرستين في محافظة نانا مامبيري في 8 شباط/فبراير 2021، أجبر الطلاب على الالتحاق بمدرسة أخرى بعيدة عن منطقتهم. وأُخليت إحدى عشرة مدرسة عقب أنشطة الدعوة التي قامت بها فرقة العمل القطرية. وأُخليت أيضاً ثماني مدارس كان يستخدمها الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في محافظة أوكا، يعود بعضها إلى عام 2016، في أعقاب العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2021، استمر استخدام 13 مدرسة من قبل أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (8)، وقوات مشتركة من القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (3) والقوات المسلحة (1) والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (1).

### الاعتداءات على المستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات

36 - جرى التحقق من وقوع ما مجموعه 31 اعتداء على المستشفيات، بمن في ذلك ضد أشخاص مشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمستشفيات، ونُسبت إلى أفراد أمن منشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (8)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (6)، وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (5)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (4)، وميليشيات "أنتي بالاكا" (3)، والقوات المسلحة (2)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وعنصر مجهول الهوية من عناصر ائتلاف سيليكسا السابق، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (1 لكل منها). ووقعت هذه الاعتداءات في محافظات ميمومو (5)، ونانا غريبيزي ولوباوي (4 في كل منهما)، وأوفا، وأوهام - بندي (3 في كل منها)، وكوتو العليا، ونانا مامبيري (2 في كل منهما) وبانغي، وفاكاغا، وأوهام - فافا، وميمومو العليا (1 في كل منها). وشملت الحوادث عمليات نهب (25) وتهديد للعاملين في المجال الطبي والمرضى وإصابتهم بجروح (5) وحرق مركز للرعاية الصحية (1). فعلى سبيل المثال، عمد أفراد أمن

منشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن إلى نهب أربعة مرافق للرعاية الصحية في محافظة لوباى، وسرقوا الأسرة والفرش، وهشموا أبواب ثلاثين مستخدماً لتخزين الأدوية. وفي 10 آب/أغسطس 2020 أيضاً، اقتحم عنصران مسلحان مجهولان مركز الرعاية الصحية في قرية سانغو 2، بمحافظة نانا غريبيزي، وأجبرا حارس المرفق الطبي على نقل المسروقات (ألواح شمسية وبطاريات) ثم قتلاه. ونهبت بعض أطراف النزاع إمدادات ومعدات طبية من مرافق الرعاية الصحية لاتخاذها وسائل إعاشة أثناء الاشتباكات الجارية.

37 - وزادت الاعتداءات على المستشفيات تدريجياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ثلاثة اعتداءات في النصف الثاني من عام 2019 إلى سبعة اعتداءات في عام 2020 ثم إلى 21 اعتداء في النصف الأول من عام 2021. وهذا الاتجاه التصاعدي خلال الربع الأخير من عام 2020 والنصف الأول من عام 2021 هو نتيجة للآزمة التي وقعت بعد الانتخابات والهجوم المضاد الذي شنته القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. فعلى سبيل المثال، أصيب ثلاثة من العاملين في المجال الطبي وطفل عندما أطلقت عناصر من حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار النار عليهم أثناء نقلهم الطفل ومرضى آخرين إلى مرفق للرعاية الصحية. وفي حادث آخر، اعترضت عناصر من القوات المسلحة منظمة غير حكومية دولية تنقل مرضى، وأجبرت أحدهم، وهي فتاة، على مغادرة السيارة للاشتباه في ارتباطها بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

#### استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية

38 - تحققت فرقة العمل القطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حالتين من حالات استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية. ففي عام 2020، استخدمت عناصر من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى مستشفى لأغراض عسكرية في ماركوندا بمحافظة أوها، وأخلته لاحقاً. وفي النصف الأول من عام 2021، استخدم أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن مركزاً للرعاية الصحية في محافظة نانا غريبيزي، جرى إخلاؤه في وقت لاحق.

#### هاء - الاختطاف

39 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 116 طفلاً (56 فتى و 60 فتاة). وارتفعت الانتهاكات من 18 انتهاكاً خلال النصف الثاني من عام 2019 إلى 61 انتهاكاً في عام 2020، وبلغت 37 انتهاكاً خلال النصف الأول من عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الادعاءات المتعلقة باختطاف 23 طفلاً في عام 2020 و 25 طفلاً في النصف الأول من عام 2021 قيد التحقق في نهاية حزيران/يونيه 2021. واختطف الأطفال لأغراض التجنيد والاستخدام (57) (50 في المائة)، ولأغراض جنسية (29)، وللحصول على فدية (7)، ولأسباب مجهولة (23).

40 - وعموماً، كان جيش الرب للمقاومة - أشاي مسؤولاً على ما نسبته 48 في المائة من عمليات الاختطاف التي تضرر منها 56 طفلاً، تليه حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (19)، وفصائل ائتلاف سيليكسا السابق (14) (الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (9)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (4)، وعنصر مجهول الهوية من عناصر ائتلاف سيليكسا السابق (1))، وميليشيات "أنتي بالاك" (11)، وأفراد مسلحون مجهولو الهوية (8)، وفصائل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (7)

عناصر مجهولة الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (5) ومن الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (2))، وأحد أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (1). وكانت محافظة مبومو العليا هي الأكثر تضررا (57)، تليها نانا مامبيري (16)، وأوهام - بندي (13)، وأواكا (8)، وأوهام وكوتو العليا (6 لكل منهما)، وأومببلا مبوكو (4)، ونانا غريبيزي (3)، وكوتو السفلى (2)، ولوباوي (1).

41 - وهرب عدد متزايد من الأطفال من جيش الرب للمقاومة - أشاي. فقد هرب سبعة وأربعون طفلا (21 فتى و 26 فتاة) خلال النصف الثاني من عام 2020 والربع الأول من عام 2021. وعلى سبيل المثال، في الفترة من 25 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 7 كانون الثاني/يناير 2021، هرب 14 طفلا (5 فتيات و 9 فتيات) من قاعدة الجماعة في محافظة مبومو العليا. واستخدمت أربع من الفتيات الهاربات كزوجات/رقيق جنسي، مما أدى إلى ولادة أربعة أطفال أثناء الأسر.

42 - ويمكن تفسير الزيادة في عدد حالات الاختطاف في عام 2020 بالجماعات المسلحة التي يبدو أنها تعمل على تعزيز صفوفها قبل الانتخابات. فعلى سبيل المثال، كانت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مسؤولة عن حادثتي اختطاف خلال الربعين الأخيرين من عام 2019، لكن الجماعة اختطفت 12 طفلا في عام 2020.

#### واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

43 - تم التحقق من وقوع ما مجموعه 226 حادثا من حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية في النصف الثاني من عام 2019 (41)، وفي عام 2020 (103)، وفي النصف الأول من عام 2021 (82). وتُسبب الانتهاكات إلى أفراد مسلحين مجهولي الهوية (83)، وميليشيات "أنتي بالাকা" (36)، وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير (25)، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (15)، وعناصر مشتركة من الجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (11)، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (10)، وعناصر مشتركة من الجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (8 لكل منها)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (6)، وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (6)، وعناصر مجهولة الهوية من ائتلاف سيلبكا السابق، وعناصر مشتركة من الجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى/ميليشيات "أنتي بالাকা" (3 لكل منها)، وعناصر مشتركة من القوات المسلحة/أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن والقوات المسلحة (2 لكل منهما)، وعناصر مشتركة من القوات المسلحة/قوات الأمن الداخلي، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة، وعناصر مشتركة من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/جماعة الثورة والعدالة، وعناصر مشتركة من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (1 لكل منها). وبالإضافة إلى ذلك، لم تُسبب إلى جهة معينة أربعة انتهاكات وقعت في 3 أيلول/سبتمبر 2019، عندما نهبت مكاتب منظمين غير حكوميين ومنظمتين غير حكوميتين دوليتين خلال اشتباكات بين حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الرونغا في بيراو، بمحافظة فاكاغا. وكانت أوهام أكثر المحافظات تضررا حيث وقع 56 انتهاكا، تليها نانا غريبيزي (52)، ومبومو (19)، وبامينغوي - بانغوران (17)، وأوهام - بندي ونانا مامبيري

(13 في كل منهما)، وأواكا (12)، وكوتو العليا (11)، وأومبلا مبوكو (8)، وفاكاغا (7)، ومامبيري-كاديي (6)، وكوتو السفلى ومبومو العليا (3 في كل منهما)، وأوهام - فافا وليم بندي (2 في كل منهما)، وكيمو ولوباي (1 في كل منهما).

44 - وشملت الحوادث العنف ضد المرافق والأصول الإنسانية (204)، وسرقة السيارات (11)، والاعتداء على عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (7)، والاختطاف (2)، والتدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية، بما يمنع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى المستفيدين وتقديم المعونة (1) وقتل عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (1). فعلى سبيل المثال، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعترضت عناصر من حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في المقام الأول من عرق كارا شاحنة المياه التابعة لمنظمة غير حكومية دولية في طريقها لتوزيع المياه في مخيم للنازحين داخلها يسكنه نازحون داخلها من عرق رونغا (محافظة فاكاغا). وأفرغت المياه من الخزان وأمرت موظفي المنظمة غير الحكومية بالعودة إلى مكاتبهم.

45 - ووقعت الحوادث الـ 41 التي جرى التحقق منها خلال الربعين الأخيرين من عام 2019 في محافظات أوهاام وفاكاغا ونانا غريبيزي وكوتو العليا أساساً. وحدث بعضها نتيجة للصراعات الطائفية بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/رونغا وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة في أم دافوق وبيراو، بمحافظة فاكاغا، في 14 تموز/يوليه 2019 وخلال أيلول/سبتمبر 2019.

46 - وفي عام 2020، كان أفراد مسلحون مجهولو الهوية وميليشيات "أنتي بالكا" مسؤولين عن معظم حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية التي جرى التحقق منها والبالغ عددها 103 حوادث. وكانت نانا غريبيزي وأوهام هما أكثر المحافظات تضرراً. وشكلت انتهاكات من قبيل السرقات وسرقة السيارات والنهب 94 في المائة من الحوادث، ارتكب ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير نسبة تقارب 10 في المائة منها في الفترة التي سبقت الانتخابات. فعلى سبيل المثال، نُهب مباني ثنائي منظمات غير حكومية دولية ووطنية ومنظمات دولية في بوار، بمحافظة نانا مامبيري، في الفترة بين يومي 27 و 28 كانون الأول/ديسمبر 2020.

47 - وخلال النصف الأول من عام 2021، جرى التحقق من 82 حادثاً يتعلق بمنع إيصال المساعدات الإنسانية، ويعزى معظمها إلى جماعات ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وأفراد مسلحين مجهولي الهوية. ونسبت حوادث أخرى إلى أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن (6)، وعناصر مشتركة من القوات المسلحة/أفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن والقوات المسلحة (2 لكل منهما)، وعناصر مشتركة من القوات المسلحة/قوات الأمن الداخلي (1). فعلى سبيل المثال، تعرض أحد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للاعتداء الجسدي في 6 شباط/فبراير على أيدي عناصر من القوات المسلحة عند نقطة تفتيش لرفضه نقل راكب مدني على متن مركبة لإحدى وكالات الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس، هدد أفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن عاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في مطار بمحافظة مامبيري - كاديي لتفتيش طائرة ومحتوياتها. وكانت أوهاام ومبومو ونانا غريبيزي أكثر المحافظات تضرراً.

## رابعاً - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

48 - أدى التواصل المباشر لفرقة العمل القطرية مع الجماعات المسلحة إلى تسريح 653 طفلاً (451 فتى و 202 فتاة) في عام 2019 (156) وفي عام 2020 (497). ولم يُطلق سراح أي طفل من الجماعات المسلحة في عام 2021، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انعدام الأمن، مما أثر أيضاً على قدرة فرقة العمل القطرية على التواصل مع أطراف النزاع للدعوة إلى إطلاق سراح الأطفال. وبعد اعتماد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى خطة عمل في حزيران/يونيه 2019، سُرح 255 طفلاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بعد أن زودت الجماعة فرقة العمل القطرية بقائمة تتضمن أسماء الأطفال المرتبطين بها للتحقق منها.

49 - وسُرح الأطفال البالغ عددهم 653 طفلاً من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (394: 258 فتى و 136 فتاة)، ومليشيات "أنتي بالাকা" (111: 79 فتى و 32 فتاة)، وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (83: 81 فتى وفتاتان)، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (46: 18 فتى و 28 فتاة)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (19: 15 فتى و 4 فتيات). وبالإضافة إلى ذلك، هرب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 47 طفلاً (21 فتى و 26 فتاة) من جيش الرب للمقاومة - أشاي في محافظة مبومو العليا. وعلاوة على ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية لاحقاً من حالات 253 طفلاً (185 فتى و 68 فتاة) كانوا مرتبطين سابقاً بمليشيات "أنتي بالাকা" (247) والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (5)، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (1)، الذين انفصلوا من تلقاء أنفسهم وتم التعرف عليهم في محافظات نانا غريبيزي وكوتو العليا وأومببلا مبوكو في السنوات السابقة.

50 - وُنفذت برامج لإعادة الإدماج في معظم أنحاء البلد انطوت على إجراء فحص طبي، واقتناء أثر الأسر ولم شملها، وتقديم المساعدة النفسية - الاجتماعية، وتوفير التدريب التعليمي أو المهني. ودخل جميع الأطفال الذين أُطلق سراحهم في برامج إعادة الإدماج. وبعد التدريب المهني، تلقت نسبة 85 في المائة من الأطفال مجموعة مواد لبدء أنشطة مهنية. وعادت نسبة تسعين في المائة ممن تلقوا مواد مدرسية إلى المدرسة. وفي وقت إجراء عمليات التحقق، لم يتم تحديد سوى نسبة 11 في المائة من الأطفال على أنهم انفصلوا عن أسرهم البيولوجية واستقادوا من دعم الأسر الحاضنة واقتناء أثر الأسر.

51 - وسانددت فرقة العمل القطرية الجهود الرامية إلى إشراك الأطفال في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أيلول/سبتمبر 2020، عُيّنت وزيرة مستشارة لدى الرئيس لشؤون حماية الطفل بموجب مرسوم رئاسي لتقوم بمهام جهة تنسيق معنية بحماية الطفل للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## خامساً - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحديات القائمة

### في هذا المجال

#### ألف - الحوار مع الحكومة والمساءلة

52 - أصدر الرئيس قانون حماية الطفل في 15 حزيران/يونيه 2020، عقب اعتماده من قبل المجلس الوطني في 27 شباط/فبراير 2020. ووضعت وزارة النهوض بالمرأة والأسرة وحماية الطفل الصيغة النهائية لقانون حماية الطفل، بدعم من اليونيسف وأعضاء آخرين من فرقة العمل القطرية والأوساط المعنية بحماية

الطفل. ويجرم القانون جميع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال ويعتبر الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة ضحايا لها. وشاركت فرقة العمل القطرية والوزيرة المستشارة لدى الرئيس لشؤون حماية الطفل ووزارة النهوض بالمرأة والأسرة وحماية الطفل في حلقة حوار إذاعية بشأن بدء تطبيق القانون الجديد.

53 - وعقب تدخل الوزيرة المستشارة لدى الرئيس لشؤون حماية الطفل، أطلق سراح 12 طفلاً محتجزاً مخالفاً للقانون في أيار/مايو 2020 عقب صدور المرسوم الرئاسي المؤرخ 24 نيسان/أبريل 2020 الذي يمنح العفو للمحتجزين عن جرائم محددة بغرض تخفيف اكتظاظ السجون أثناء جائحة كوفيد-19. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلق سراح 10 أطفال آخرين متهمين بالارتباط بجماعات مسلحة.

54 - وفي الربع الأول من عام 2021، بدأت فرقة العمل القطرية حواراً مع الحكومة لمعالجة استخدام المدارس لأغراض عسكرية من قبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وتزود وزارة التعليم الابتدائي والثانوي بانتظام بقائمة بالمدارس المستخدمة لأغراض عسكرية حتى يتسنى للحكومة اتخاذ إجراءات بشأنها. ولا يزال حوار فرقة العمل القطرية جارياً من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة المتحقق من ارتكابها ضد الأطفال والمنسوبة إلى القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن.

55 - وواصلت الحكومة معالجة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولكن غياب السلطة القضائية في العديد من مناطق البلد بسبب انعدام الأمن يعوق جهودها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت 850 شكوى إلى الشرطة والدرك ضد المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الأطفال؛ وقد أحيل 645 ملفاً من هذه الملفات إلى المدعين العامين، مما أدى إلى الحكم على 110 من الجناة بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 10 سنوات. وحكم على تسعين آخرين من الجناة بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهراً. وكانت ملفات أخرى معروضة على المحاكم وقت كتابة هذا التقرير. وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي ضد الأطفال، اعتقل عنصر واحد من جماعة الثورة والعدالة-فصيل سايو وعنصران من ميليشيات "أنتي بالাকা" خلال الربعين الأخيرين من عام 2019؛ وأحد عناصر ميليشيات "أنتي بالাকা"، وأحد أفراد القوات المسلحة وأحد أفراد قوات الأمن الداخلي في عام 2020؛ وأحد عناصر ميليشيات "أنتي بالাকা" في عام 2021. ولم يكن مآل التحقيقات معروفاً حتى وقت كتابة هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، اعتمد النظام الأساسي للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في 7 نيسان/أبريل 2020، وعُيّن 11 مفوضاً. ومن المتوقع أن تتصدى اللجنة لجملة من الجرائم، من بينها الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

56 - وفي 16 شباط/فبراير 2021، بدأت أمام المحكمة الجنائية الدولية جلسات الاستماع في محاكمة قائدين من قادة ميليشيات "أنتي بالাকা"، هما ألبير بيكاتوم وبناتريس إدوارد نغايسونو. وقد اعتقلا في عام 2018 بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك تجنيد الأطفال دون سن 15 عاماً واستخدامهم للاشتراك النشط في الأعمال العدائية. وبالإضافة إلى ذلك، سلم إلى المحكمة الجنائية الدولية في كانون الثاني/يناير 2021 زعيم ائتلاف سيليكو السابق محمد سعيد عبد الكاني، الذي اشتبه في ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

57 - وفي 4 أيار/مايو، أصدر وزير العدل مرسوما يقضي بإنشاء لجنة تحقيق خاصة للتحري بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد القوات المسلحة الوطنية وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 ونيسان/أبريل 2021، ومددت هذه الفترة حتى 30 أيلول/سبتمبر. وأُطلعت الحكومة على تقرير اللجنة في 1 تشرين الأول/أكتوبر.

58 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بفحص 4 422 مجندا محتملا للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة<sup>(5)</sup> بسبب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وذلك من أجل التأكد من عدم تجنيد الجناة.

## باء - خطط العمل والحوار مع الجماعات المسلحة

59 - واصلت فرقة العمل القطرية التحاور مع أطراف النزاع لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووضع حد لها، واستخدمت عدة أدوات للدعوة منها قانون حماية الطفل، وإعلان المدارس الآمنة، والاتفاق السياسي لعام 2019، وخطط عمل ائتلاف سيليكيا السابق. وقد جرى حوار مع قيادة الجماعات المسلحة التي لها تسلسل قيادي واضح مثل فصائل ائتلاف سيليكيا السابق (الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى) وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار. وواصلت فرقة العمل القطرية أيضا تحاورها محليا مع جماعات الدفاع الذاتي مثل ميليشيات "أنتي بالাকা" من أجل الدعوة إلى إصدار أوامر قيادية تقضي بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنع وقوعها. وشرع أيضا في إجراء حوار مع جيش الرب للمقاومة - أشاي.

60 - وفي آب/أغسطس 2019، وقّع الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على خطة عمل لإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها، مع التركيز بوجه خاص على الانتهاكات الجسيمة الأربعة التي أدرج اسم الجماعة بسببها في مرفقي تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437)، ولا سيما التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وجهت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح رسائل إلى قيادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، تطلب فيها التعجيل بتنفيذ خطط عمل كل منها، حيث سبق أن اعتمدت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى خططها في أيار/مايو 2018 والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه 2019. ووقّع زعيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، علي داراسا، على أمر قيادي في كانون الأول/ديسمبر 2019 يحظر بموجبه على عناصره ارتكاب انتهاكات جسيمة. وعيّن زعيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا منسقا لشؤون حماية الطفل في مقر الجماعة وأشار إلى أن هذه الأخيرة ستعيّن منسقين آخرين في المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد. ولم يرشح أي منسق حتى وقت كتابة هذا التقرير.

61 - وخلال عام 2020، واجهت فرقة العمل القطرية تحديات كبيرة في متابعة الحوار مع الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية

(5) أنشئت وفقا للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في شباط/فبراير 2019.

أفريقيا الوسطى، ومتابعة تنفيذ خطط عملها نتيجة تقييد حركة الموظفين بسبب الجائحة ورداءة الهياكل الأساسية للاتصالات. وقد تفاقم ذلك بسبب انخراط الجماعات المذكورة أعلاه في ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير والهجمات العسكرية المضادة التي تشنها القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدم فصيل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى الموالي لعبد الله حسين، الذي ظل ملتزماً بالاتفاق السياسي لعام 2019، قائمة تضم 267 طفلاً مرتبطاً به في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتؤكد ارتباط ما مجموعه 255 طفلاً بالجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وتسريحهم. وكانت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى أول جماعة مسلحة تقدم قائمة بالأطفال المرتبطين بها في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، قدم، في 1 نيسان/أبريل 2021، كل من الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (198) والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى (128) قائمتين بالأطفال المرتبطين بهما للتحقق منهما في أعقاب الحوار الذي أجرته فرقة العمل القطرية. ويجري التخطيط لبعثة تحقق وقت كتابة هذا التقرير.

62 - وفي أيلول/سبتمبر 2020، بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بالنيابة عن فرقة العمل القطرية، في إجراء حوار مع جيش الرب للمقاومة - أشاي عقب فرار ثمانية أطفال من الجماعة. وقد اجتمعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مع الجماعة المنشقة عن جيش الرب للمقاومة مرتين منذ الاجتماع التمهيدي للضغط من أجل إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بها. ومنذ الاجتماع الأول، فر من الجماعة 40 طفلاً (15 فتى و 25 فتاة). ونادراً ما هرب الأطفال قبل هذا الحوار؛ ويفترض أن الأطفال المرتبطين بهذه الجماعة سمعوا أن المجتمع المحلي يبحث عنهم وأن الدعم، بما في ذلك اقتفاء أثر الأسر، سيكون متاحاً إذا هربوا.

### جيم - الدعوة إلى حماية الطفل وتعميم مراعاتها

63 - عرقلت الجائحة وما يتصل بها من قيود برامج التدريب والتوعية بشدة. وعلى الرغم من هذه التحديات، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بتدريب 2 566 فرداً من حفظة السلام على حماية الطفل وقدمت التدريب للمدربين في العنصرين العسكري والشرطي للبعثة. وقدم التدريب على حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وأثناء العملية الانتخابية إلى 940 من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة (417)، وأفراد قوات الأمن الداخلي (191)، والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة (177)، وأعضاء آليات رصد الاتفاق السياسي (155). وقدم التدريب والتوعية إلى 29 559 فرداً من أفراد وقادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والزعماء الدينيين وأعضاء الجماعات المسلحة في إطار حملة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة".

### سادسا - ملاحظات وتوصيات

64 - يساورني قلق عميق إزاء الزيادة الكبيرة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي يرتكبها جميع الجناة، بمن في ذلك الجماعات المسلحة والقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي وأفراد الأمن المنشورون في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. وأحث جميع الأطراف في النزاع على أن توقف فوراً كل الانتهاكات الجسيمة وأن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأهيب بالموقعين على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الوفاء بالتزاماتهم، بما في ذلك الالتزامات

المتعلقة بالأطفال، وأحث الحكومة وأطراف النزاع على العمل مع الأمم المتحدة لوضع استراتيجية وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

65 - ويساورني القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، فضلا عن استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية من قبل القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن. ويساورني القلق بوجه خاص من استهداف المدنيين المسلمين والفولانيين، بمن فيهم الأطفال، وتعرضهم للانتهاكات الجسيمة. وأرحب بإنشاء لجنة تحقيق خاصة للتحري بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وأيلول/سبتمبر 2021. وأهيب بالحكومة أن تجري تحقيقات في الانتهاكات الجارية، وأن تكفل استقلالية تلك التحقيقات ومصداقيتها، وأن تحرص على أن تلتزم جميع القوات العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالقانون المعمول به، وأن يخضع جميع المخالفين للمساءلة.

66 - وأرحب بإصدار قانون حماية الطفل وأحث الحكومة على تخصيص الأموال اللازمة لتفعيله. وأتني على التزام السلطات الوطنية بالتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وأهيب بالحكومة أن تعجل بتعيين جهات تتسابق معنية بحماية الطفل في القوات المسلحة واتخاذ تدابير فعالة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها ضد الأطفال القوات المسلحة وأفراد الأمن المنشورين في إطار اتفاق ثنائي وغيرهم من أفراد الأمن، ومنع هذه الانتهاكات.

67 - وأرحب بإطلاق سراح 653 طفلا من الجماعات المسلحة عقب الاتفاق مع الأمم المتحدة، ومع ذلك ما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأحث جميع الأطراف على إنهاء هذا الانتهاك الجسيم وإطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بها دون قيد أو شرط. وأحث الحكومة والجهات الشريكة على إدماج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإتاحة إدراج الأطفال في برامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية حيثما أمكن ذلك.

68 - وأرحب بالحوار الذي بدأ بين الأمم المتحدة وجيش الرب للمقاومة - أشاي، وأحث هذا الفصيل على إنهاء جميع الانتهاكات وإطلاق سراح جميع الأطفال المختطفين. وأحث أيضا الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على مضاعفة جهودها من أجل التعجيل بتنفيذ خطط عملها، وأحث المجموعات المسلحة الأخرى على اعتماد توجهات من القيادة بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

69 - وأرحب بتسليم أحد زعماء ائتلاف سيليكا السابق إلى المحكمة الجنائية الدولية وبدء محاكمة قائدين من قادة ميليشيات "أنتي بالাকা" في هذه المحكمة. وأرحب كذلك بإدانة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لما عدده 200 فرد ارتكبوا جرائم ضد الأطفال، ومع ذلك ما زلت أشعر بالقلق إزاء نقشي ظاهرة الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وأحث السلطات على محاسبة الجناة. وأهيب أيضا بالمحكمة الجنائية الخاصة أن تتصدى تصديا كاملا للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في استراتيجيتها الخاصة بالملاحقة القضائية، وأطلب إلى مفوضي لجنة تقصي الحقائق والعدالة والجبر والمصالحة مراعاة الأطفال الضحايا في جميع أعمالهم وإجراءاتهم.

- 70 - ويجب إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال. وبالإضافة إلى إيلاء الأولوية للمساءلة، أهاب بالحكومة أن تكفل للضحايا الحصول على الخدمات المطلوبة وإمكانية اللجوء إلى القضاء.
- 71 - وأشعر بالجزع إزاء ارتفاع عدد حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الاعتداءات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وأحث جميع أطراف النزاع على السماح بوصول الجهات الفاعلة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى السكان المتضررين.
- 72 - وأشعر بنفس القدر من الانزعاج إزاء استخدام الذخائر المتفجرة، وأهاب بالأطراف المسؤولة بأن تتوقف فوراً عن هذه الممارسة المقيتة.
- 73 - وأكرر تأكيد التزامي بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل جميع أفراد الأمم المتحدة والتصدي لهما.
- 74 - وأحث الجهات المانحة والحكومة على زيادة التمويل الذي تقدمه لإعادة الدمج الاجتماعي - الاقتصادي المستدام والملائم للأطفال، بحيث يتاح لكل طفل من الأطفال المتضررين الحصول على الدعم المناسب.